



آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

تقييم بدائل التمويل للمشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي

د. هدى مسعود البدي

Huda_masoud@yahoo.com

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

أ. رحاب مسعود البدي

Rehab_masoud@gmail.com

كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

البدي، هدى مسعود والبدي، رحاب مسعود. (2021). تقييم بدائل التمويل للمشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي. مجلة آفاق اقتصادية. 7 [13] 129-155.

تقييم بدائل التمويل للمشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما تعانيه المشروعات الصغيرة من مشاكل فيما يتعلق بالحصول على مصادر التمويل (الحكومي، والقروض المصرفية، والتمويل الذاتي)، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء المشروعات الصغيرة التابعة لوزارة الصناعة في مدينة بنغازي والتي تدار بواسطة القطاع الخاص والبالغ عددهم (80) مديراً، اختيرت منه عينة عشوائية بسيطة قوامها (66) مديراً، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الاستبيان كأداة للدراسة، ولتحليل البيانات استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي واختبار (T).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر مشكلة لتمويل المشروعات الصغيرة التمويل الحكومي لوجود العديد من الأفراد الذين لا يعرفون كيفية إدارة المشروعات الصغيرة، بالإضافة لعدم وجود دعم واهتمام من الحكومة في شكل حماية الإنتاج المحلي كالإعفاء من الرسوم والضرائب. وأن المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل في التمويل عن طريق القروض المصرفية متمثل في عدم اهتمام المصارف بمنح التمويل المطلوب، كما تواجه مشاكل عن طريق التمويل الذاتي متمثل في عدم وجود موارد مالية كافية لمن يريد تكوين المشاريع الصغيرة.

اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- ضرورة قيام المصارف التجارية بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل المشكلات.

- ضرورة قيام الحكومة بالاهتمام والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالإعفاء من الضرائب والرسوم.

- توفير البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والعمل على حماية الإنتاج المحلي كالإعفاء من الرسوم والضرائب.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، التمويل، القروض، مدينة بنغازي.

Financing Evaluating the Alternatives Policies in Small Projects

Abstract

The study aims to identify the problems that small enterprises suffer from in terms of obtaining sources of financing (government, bank loans, and self-financing). The study community may consist of all managers of small enterprises affiliated with the Ministry of Industry in Benghazi, which are managed by the private sector. 80) managers, from whom a simple random sample of (66) managers was chosen, and the descriptive and analytical method was used, and the questionnaire was adopted as a study tool, and for data analysis, the SPSS statistical program was used, where some statistical methods were used such as frequencies, percentages, arithmetic mean and standard deviation, And the relative weight and test (T).

The results of the study concluded that the most problematic problem for financing small projects is government funding, because there are many individuals who do not know how to manage small projects, in addition to the lack of support and interest from the government in the form of protecting local production, such as exemption from fees and taxes. And that small enterprises face problems in financing through bank loans represented in the lack of interest of banks in granting the required financing, and they also face problems through self-financing represented in the lack of sufficient financial resources for those who want to form small enterprises. The study concluded with a number of recommendations including:

- The need for commercial banks to provide adequate support for small projects with a view to achieving economic development and working to solve problems.
- The necessity for the government to pay attention and support to small and medium projects, such as exemption from taxes and fees.
- Providing the necessary infrastructure to establish small projects and work to protect local production, such as exemption from fees and taxes.

Key Words: Small projects - Financing -Funding – Loans, Benghazi city.

تعتبر المشروعات الصغيرة من أهم المشروعات اللازمة لنمو الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية إذ أنها تقوم بتزويد المجتمع بحاجاته الأساسية من السلع والخدمات، ولقد برز الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وغيرها من الدول. ويأتي هذا الاهتمام من خلال الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تخفيض معدل البطالة وخلق فرص العمل في الكثير من هذه الدول، أما على مستوى الدول العربية فقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً واسعاً بالمشروعات الصغيرة، حيث كان لها الكثير من النتائج الإيجابية (المقداد، 2011، ص74)

وتزداد أهمية المشروعات الصغيرة في الدول النامية التي من بينها ليبيا، للدور المتوقع منها في توسيع قاعدة الأعمال والأنشطة الاقتصادية، والدور المهم لها في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي (تصدير النفط) بوصفها المصدر الوحيد للدخل، بالإضافة للدور الذي قد تلعبه في تخفيض معدلات البطالة المنتشرة خصوصاً بين شريحة الشباب من حملة الشهادات العلمية، وتقليل اعتمادهم وتكاليفهم على الوظائف والإعانات الحكومية.

أما في ليبيا فلم يشهد هذا القطاع الاهتمام المطلوب منه حتى بداية الألفية الثانية، فقد تم إنشاء مركز دعم وتنمية المشروعات الصغيرة في سنة 2006 والذي يختص بدراسة وتطوير هذه المشروعات وتقديم الدعم لها، وعلى الرغم مما تتميز به المشروعات الصغيرة من سهولة التكوين والرقابة والإشراف عليها وصغر رأس المال الأمر الذي يشجع الكثيرين على الانخراط بها، إلا أن هذه المشروعات تواجه عدة صعوبات منذ بداية تكوينها وحتى أثناء تشغيلها ولعل أهم هذه المشاكل هي مشكلة التمويل، وهناك عدة طرق لتمويل المشروعات الصغيرة لعل أهمها: 1. التمويل الذاتي (التمويل بالملكية)؛ 2. التمويل عن طريق المصارف أو القروض الشخصية؛ 3. التمويل الحكومي.

وتشكل هذه الطرق في مجملها ما يسمى بالهيكل التمويلي للمشروع ولكل طريقة من هذه الطرق مزايا وعيوب، فعلى سبيل المثال طريقة التمويل الحكومي في ليبيا ثبت فشلها في حالة المشروعات الصغيرة من حيث عدم الرقابة وضياح المال العام عن طريق إعطاء قروض بالوساطة والمحسوبية وعدم المتابعة والدخول في مشاريع غير ذات جدوى اقتصادية (منشورات سوق الأوراق المالية الليبي).

1-1 مشكلة الدراسة:

ترى المصارف بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الصغيرة أكبر من المخاطر المرتبطة بإقراض المشروعات الكبيرة، ويعود ذلك ربما إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد، إضافة إلى عدم قيام هذه الصناعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة، أو أنها لا تقدمها على الإطلاق. وغالباً ما تشتكي المشروعات الصغيرة بأن المصارف تأخذ وقتاً طويلاً في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها الخسائر. ومن بين أسباب التأخير في تقديم الائتمان لهذه المشروعات هو عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل المصارف.

ومن خلال ما تقدم وتحليل المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة نجد أنها تعاني من صعوبات جمة في حصول أصحابها على التمويل الكافي، ويواجه المدراء في بنغازي مشكلات في اختيار المصدر الأمثل

للتمويل ولقد أضح هذا من مقابلة مدراء بعض هذه المشروعات، بالإضافة إلى ثبوت تعثر بعض هذه المشروعات نتيجة اختيار طريقة تمويل غير ملائمة بل حتى إفلاسها. وبناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

"ما هو المصدر الملائم لتمويل المشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي؟"

2-1 الدراسات السابقة:

دراسة (على، 2004، ص27) هدفت الدراسة إلى تقييم حجم التمويل الذي تم تقديمه بواسطة الجهاز المصرفي كما هدفت الدراسة إلى الوصول إلى الأسباب التي تؤدي إلى التعثر، ومعرفة معوقات التمويل اللازم لهذه القطاعات. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف تلعب دوراً هاماً في إيجاد التمويل اللازم لجلب المزيد من الاستثمارات والمدخرات من الفئات الاقتصادية ذات الفائض المالي لذا يمكن أن تساهم في إيجاد التمويل اللازم والكافي إلى صغار المنتجين الحرفيين إذا تم إيجاد حلول للمعوقات التي تقف في طريقها.

وهدف دراسة (الأمين، 2009، ص74) إلى معرفة القدرة المحدودة للمشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل من المصارف بالإضافة إلى انخفاض مستوى الحوافز والإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار الممنوح للمشروعات الصغيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة لها دور في بناء وتنمية البنية الاقتصادية للدولة إذا ما أعطيت الاهتمام والمتابعة الكافية لها، وأن لها دور في تنشيط الاستثمارات لدى المصرف القائم بتمويلها.

بينما هدفت دراسة (صالح، 2009، ص84) إلى توضيح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشروعات وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية، اقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في التمويل، ويرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف.

وهدف دراسة (ادم، 2010، ص12) إلى معرفة التمويل الأصغر في المنشآت الصغيرة وأثره على البيئة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض. وتوصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيرة من المجتمع وبالتالي ضرورة الاهتمام بتمويل هذه المشروعات بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وإنشاء أسواق لتسويقها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تتناول تقييم بدائل التمويل للمشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي، بينما تناولت الدراسات السابقة معوقات التمويل، وأن التمويل المصرفي يشكل أحد أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في التمويل.

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقييم بدائل التمويل في المشروعات الصغيرة لاختيار الأفضل منها، حتى يمكن ضمان تكوين مشروع ناجح ومتابعة استمراريته في المستقبل خدمة للاقتصاد القومي والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة وبالتالي أهمية اختيار الطريقة المثلى للتمويل حتى يمكن مساعدة المشروعات الصغيرة في بداية تكوينها وظهورها للوجود، وعند اختيار الطريقة المثلى يتم تجنب المخاطر وضمان استمرارية المشروع.

5-1 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، صيغت الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية: لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق بدائل التمويل.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

(1) لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق الحكومة.

(2) لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق القروض المصرفية.

(3) لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

6-1 منهجية الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كلفياً وكمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح حجم هذه الظاهرة. كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح. كما استعانت الباحثان بمصادر بحثية متعلقة بموضوع الدراسة من خلال الكتب والدراسات والدوريات العلمية ذات العلاقة لغرض تكوين إطار نظري مناسب، ومن ثم اختبار الاستنتاجات العملية والتي أمكن الحصول عليها من الدراسة الميدانية.

7-1 مجتمع وعينة الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة فقد تحدد المجتمع المستهدف من جميع مدراء المشروعات الصغيرة في مدينة بنغازي والتي تدار بواسطة القطاع الخاص التابعة لوزارة الصناعة والبالغ عددهم (80) مشاركاً، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بالاستناد إلى جدول (Krejcie & Morgan)، حيث بلغ حجمها (66) مديراً موزعين على أغلب المشروعات الصغيرة.

8-1 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الاستبيان كأداة للدراسة، وقد تكون من جزأين وذلك على النحو التالي:

أ- الجزء الأول: يتضمن البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (المؤهل العلمي، العمر، وعدد سنوات الخدمة).

ب- الجزء الثاني: يتضمن محور تمويل المشروعات الصغيرة، ويتكون من (13) فقرة، موزعة على مصادر التمويل وذلك على النحو التالي:

- التمويل الحكومي ويتكون من (3) فقرات.

- التمويل من القروض المصرفية ويتكون من (7) فقرات.

- التمويل الذاتي ويتكون من (3) فقرات.

وبعد تطبيق أداة الدراسة على أفراد العينة المختارين، تمكنت الباحثان من استعادة (60) استبانة من أصل (66) أي بنسبة (91%) وهي نسبة عالية جداً في العلوم السلوكية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 مفهوم المشروعات الصغيرة:

عرفت اللجنة الأوروبية المشروعات الصغيرة بأنها التي تضم من عامل واحد إلى (9) عمال يعملون بصفة أجير، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي التي توظف من (10) عمال إلى (49) عاملاً يعمل بصفة أجير، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل ما بين (50) إلى (249) عاملاً يعمل بصفة أجير، وتتميز باستقلاليتها (الصالح، 2004، ص18).

وفي ليبيا تم تعريف المشروعات الصغيرة وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 472 لسنة 2009 بأنها: هي المشروعات التي لا تتجاوز قيمة القرض الواحد فيها عن (1,000,000) مليون دينار ليبي، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (25) فرداً.

وترى الباحثان أن مفهوم المشروعات الصغيرة هو مفهوم مرن ومتحرك وغير محصور، فلا يوجد اتفاق على مفهوم للمشروعات الصغيرة، فاختلافه نابع من اختلاف الدولة والزمن والجهة الممولة، فوجود إطار موحد للمشروعات الصغيرة يكمن في وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وآخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدين ذات مستويات التنمية المختلفة ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات التباين في النمو الاقتصادي وتنوع النشاط الاقتصادي وتعدد فروعه.

لقد بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة الواحدة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة (المحروق ومقابلة، 2006، ص22).

2-2 أنواع المشروعات الصغيرة: يمكن تحديد أنواع المشروعات الصغيرة في الآتي (الحناوي، 2006، ص33):

(1) **المشروعات الخدمية:** وهي تلك المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث أنها نيابة عن العملاء تقوم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات السياحة والمواصلات والتنظيف والإصلاح، وغيرها من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تليها تلك المشروعات بالتنسيق مع الطلب عليها.

(2) **المشروعات الإنتاجية:** وهي التي تعتمد في عملها على التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط والتي يمكن القول بمعنى آخر بأنها تلك المشروعات التي تخلق قيمة مضافة " والقيمة المضافة تعني زيادة

قيمة المخرجات (النتائج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الإنتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة".

3) المشروعات التجارية: هي المشروعات التي تعتمد على شراء أو بيع أو توزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء السلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تغليفها أو تعبئتها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح. ويمكن القول "أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع".

2-3 مميزات المشروعات الصغيرة:

تقدم المشروعات الصغيرة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي (عاشور، 2009، ص36):

1) سهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، وتوفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

2) نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات، واستغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك.

3) تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها، وتعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.

4) لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة، وتوفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

2-4 متطلبات نجاح المشروعات الصغيرة:

لكي تنجح المشروعات الصغيرة لابد من مراعاة العديد من العوامل التي يجب أن تتضافر مع بعضها البعض مما يؤدي إلى نجاح المشروع الصغير وأهم هذه العوامل (فرحان، 2003، ص12):

1) الدعم الحكومي، سواء كان هذا الدعم عن طريق التشريعات أو الدعم المادي أو الدعم المعنوي وتوفير الفرص.
2) توافر الريادة والإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، وتتمثل أهم خصائص الريادة في الآتي: الانتباه للفرص - المجازفة - تحديد الهدف - التخطيط المنظم - السعي للحصول على المعلومات - الثقة بالنفس - الالتزام بالعمل - المواظبة - الاهتمام بالجودة والكفاءة - القدرة على الإقناع وخلق التواصل.

3) توافر المعلومات الإدارية والتسويقية والفنية: وذلك عن طريق مراكز التثقيف والتدريب والمعاهد الفنية والمؤسسات الخدمية لتطوير الأعمال، بما يضمن إتباع المشروع السياسات وخطط سليمة تمكنه من التطور والنمو.

4) الرقابة: من خلال مراجعة السجلات التي توضح المصروفات والإيرادات المتعلقة بالمشروع، والرقابة على الإنتاج لضمان كفاءة رأس المال.

(5) الدعم المصرفي: وذلك عن طريق نشر الوعي المصرفي وتوفير البرامج التمويلية الكافية لدى المصارف ومؤسسات التمويل في دعم المشروعات الصغيرة.

2-5 تمويل المشروعات الصغيرة:

2-5-1 تعريف التمويل:

يمثل التمويل عصب المشروع وأهم مسؤوليات الإدارة المالية، لتغطية احتياجاتها المختلفة وذلك لضمان استمرار النشاط وعدم تعرض المشروع للعجز الذي يمكن أن يؤدي إلى التصفية أو الإفلاس، ومن هنا يمكن تعريف التمويل للمشروعات على أنه: اختيار وتوفير احتياجات المشروع من الأموال حتى يتمكن من الحصول على متطلباته المالية سواء كانت هذه الأموال ذاتية أو غير ذاتية (عبد القادر وسليمان، 2006، ص336).

2-5-2 أهداف التمويل:

تلعب الإدارة المالية دوراً هاماً في مختلف الأنشطة الاستثمارية للمشروع حيث بدورها تعمل على: (حداد وآخرون، بدون تاريخ، ص75)

- (1) توفير الأموال اللازمة للمشروع عند الحاجة في الوقت المناسب.
- (2) متابعة مصادر التمويل واختيار المصدر المناسب بما يتماشى مع سياسة المشروع.
- (3) متابعة سير العمليات الاستثمارية للمشروع وتنظيم استخدام الأموال بالشكل المناسب.
- (4) تسديد الأموال المترتبة على المؤسسة في الموعد المحدد لتفادي المشاكل التي قد تؤدي إلى إفلاسها.

2-5-3 طرق تمويل المشروعات الصغيرة:

(1) التمويل الذاتي:

تعتمد المشروعات الصغيرة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها. ونظراً لأن الكيانات القانونية لهذه المشروعات تكون في الغالب مشروعات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض (على، 2006، ص36).

ومن جهة أخرى، إن أهم العوامل المحددة لنسبة الديون هو هيكل الأصول، حيث إن الشركات مع أقل هيكل للأصول الملموسة تكون عرضة لعدم تماثل المعلومات وتتجه لأن تفضل التمويل الداخلي (الفاخري، 2006، ص48). كما إن معدل النمو للشركة يؤثر بشكل جوهري في تحديد قدرتها على سداد التزاماتها المستقبلية ومن ثم يحدد نسبة الاقتراض في الهيكل التمويلي، (العبد، 1992، ص34). يتوقع أن يكون للنمو علاقة موجبة مع نسبة الديون لأن الفرص الاستثمارية المستقبلية والرابحة تعمل على استنفاد الأرباح المحتجزة مما يدفع الشركة إلى البحث عن مصادر التمويل الخارجية (عبد الله والصدیق، 2002، ص110). كما إن تكاليف الوكالة "تكلفة الوكالة للديون" التي تنتج عن تعارض المصالح بين المساهمين والدائنين كما يفترض Titman and Wessels a, 1988, p33 من المتوقع أن تكون أكثر في الشركات التي تعمل في الصناعات ذات معدلات النمو العالية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال المقترضة، وبالتالي فإن الملاك قد يفضلون تمويل هذه الفرص الاستثمارية بالاعتماد على التمويل الذاتي (بوفرنه، 2006، ص29).

وتعتبر الربحية من العوامل التي تؤثر على اختيار الهيكل التمويلي فكلما زادت الربحية استطاعت الشركة احتجاز جزء أكبر من أرباحها السنوية لتمويل استثماراتها ومن ثم تقليل اعتمادها على الديون كمصدر للتمويل (الفرجاني، 2004، ص47)، ولقد كشفت دراسة (Titman and Wessels a, 1988, p35) أنه بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة المصاحبة لإصدار أسهم جديدة فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل من حيث الجاذبية تتبعا القروض والتي لها تكلفة وكالة ولكن يتولد عنها وفورات ضريبية، ثم يأتي التمويل بإصدار أسهم جديدة والذي ينطوي على تكلفة وكالة دون أن يترتب على ذلك وفورات ضريبية. وبالتالي يصبح من المتوقع أن تعتمد الشركة التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها ويتاح لها فرصة احتجاز الأرباح إلى الاعتماد بدرجة أقل على الديون (العبد، 1992، ص35)، وبدرجة أكبر على حقوق الملكية المتمثلة في الأرباح المحتجزة (هندي، 2005، ص14).

ومن جانب آخر، فإن زيادة اعتماد الشركة على الديون في التمويل يسبب مخاطر إضافية متمثلة باحتمال عدم القدرة على تسديد فائدة القرض أو أصل القرض أو الاثتين معا، ويرجع السبب في هذه المخاطر ليس في الاقتراض بحد ذاته وإنما لاحتمال انخفاض مستوى التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلزم بتسديدها، وبناء على ذلك قد تعتمد الشركة على حقوق الملكية فقط في التمويل مما يجنبها تحمل المخاطر المالية لتظل عرضة لمخاطر الأعمال فقط (الزبيدي، 2004، ص22).

إن تكلفة إصدار الأسهم و السندات للشركات الصغيرة عادة ما تكون مرتفعة بشكل قد تفضل معه الاعتماد بدرجة أكبر على الأرباح المحتجزة في التمويل (هندي، 2005، ص16) كما إن الشركات الكبيرة يكون لديها قدرة أكبر على خدمة الدين مما يجعلها تميل للاعتماد على القروض بدرجة أكبر، إضافة إلى إنها تستطيع الاقتراض بمعدل فائدة أقل، مما يكون سببا في اعتمادها على الاقتراض بدرجة أكبر من الشركات الصغيرة (العبد، 1992، ص41)، كما إن اللجوء المتكرر لإصدار الأسهم قد يعرض الشركة لمخاطر فقد الرقابة عليها (الفرجاني، 2004، ص48).

كما إن زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (انخفاض التوزيعات) يؤدي إلى انخفاض اعتماد الشركة على الديون، حيث يتوقع أن ترسل التوزيعات المتبعة في الشركة اشارات إلى السوق عن الأرباح الحالية والمتوقعة مستقبلا (الخولي، 1995، ص65)، كما إن من شأن إصدار أسهم عادية جديدة لمستثمرين جدد أن يخفض من رقابة التصويت لحملة الأسهم الحاليين مما قد يعرض الإدارة الحالية للخطر، لذلك تفضل الشركة مصادر الأموال المتاحة داخليا "الأرباح المحتجزة" على إصدار أسهم عادية، كما تفضل الديون "إصدار السندات أو القروض من المصارف" على حقوق الملكية الخارجية ومن ثم يتوقع أن تميل الشركات التي تدفع توزيعات أرباح مرتفعة في الماضي إلى زيادة الديون بهياكلها التمويلية (الخولي، 1995، ص68).

2) التمويل عن طريق المصارف:

تمارس المصارف أدوار هامة في الحياة الاقتصادية من خلال وظائفها الأساسية والمتمثلة في تجميع الفائض من الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة في شكل ودائع، لغرض اقراضها للآخرين وفق أسس ومعايير معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة، وهي بذلك تعد كوسيط اقتصادي يدخر الفائض لتمويل بعض احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، ويكون هذا التمويل عن طريق القروض المصرفية التي بواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة، حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكينهم من دعم نشاطهم الاستثماري أو الاستغلالي.

- القروض وأنواعها: يمكن تعريف القرض بأنه ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما، هو الدائن، بمنح أموال

إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة (لطرش، 2004، ص55).

وهناك نوعان من القروض: قروض الاستغلال وقروض الاستثمار (تركمان، 2009، ص55):

1) قروض الاستغلال: هي عبارة عن قروض قصيرة الأجل ولا تتعدى في الغالب 18 شهر، موجهة في الأساس إلى تمويل أنشطة الاستغلال ويمكن تصنيفها إلى:

• **قروض الاستغلال العامة:** وسميت بالعامة لأنها موجهة لتمويل أصول متداولة عامة وغير محددة من أهمها:

أ - تسهيلات الصندوق: هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جداً التي تواجه المشروع فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المشروع حيث يقتطع مبلغ القرض.

ب - السحب على المكشوف: يعرف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول فتصل إلى عدة شهور وفيه يقوم المصرف بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها، وهناك ثلاث حالات لطلب السحب على المكشوف:

• عندما يريد المشروع الطالب للقرض رفع طاقته الإنتاجية.

• عند التدهور المستمر لرقم أعماله.

• عندما يريد المشروع شراء كميات من المواد الأولية بأسعار تنافسية.

ج - القرض المتتالي: يخص المشاريع طويلة الأجل والتي تتميز بنجاحها المؤكد وتسد هذه القروض عن طريق الموارد الناتجة عن تحقيق المشروع لأرباح.

• **قروض الاستغلال الخاصة:** هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وستعرض إلى ثلاث أنواع منها:

أ- قروض السلع: هي عملية تمويل للمخزون مقابل وضع السلع والبضائع تحت تصرف المصرف، ويلجأ المصرف إلى بيع البضائع المرهونة في حالة عدم التسديد.

ب - قروض الصفقات العمومية: وتعطي هذه القروض نتيجة إبرام صفقات بين الإدارة أو المقاولين أو الممولين، فهذه الصفقات تتطلب أموال كبيرة لفترة طويلة، مما يجعل لجوء المقاول إلى المصرف لطلب قروض تسد حاجاته أمراً ضرورياً.

ج- الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها المصرف للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، ويستفيد المصرف مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.

2) قروض الاستثمار: تسمح قروض الاستثمار باكتساب أو تطوير وسائل العمل وهي تتخذ شكل ائتمان متوسط أو طويل الأجل وكحالة خاصة الاعتماد الإيجاري.

• **القروض متوسطة الأجل:** هي قروض تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبع سنوات وموضوعها في الغالب الأصول

التي تفوق مدة إهلاكها القانوني سبع سنوات وتوزع هذه القروض من قبل المصارف على شكل قروض قابلة للتعبة، وهذا راجع لأهمية المبلغ ومدة القرض.

• **القروض طويلة الأجل:** تزيد مدتها عن سبع سنوات لتصل إلى عشرين سنة وهي مخصصة لتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة إهلاكها عن سبع سنوات مثل: العقارات، وتمنح هذه القروض في الغالب من قبل مشاريع متخصصة.

• **الاعتماد الإيجاري:** هو قيام المصرف بتأجير آلات وتجهيزات وعقارات لمدة معينة مقابل دفع أجرة تتناسب مع تلك المدة، لتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على عاتق المستأجر الذي بإمكانه في نهاية العقد أن:

- يرجع الاستثمار إلى المؤجر خال من العيوب.

- تجديد عقد الإيجار بالاتفاق على السعر مجدداً.

- شراء الاستثمار بالقيمة المتبقية.

بينت دراسات عديدة عدم قبول أو قدرة المصارف على تمويل المشروعات الصغيرة سواء عند إنشائها أو توسعها مبرراً بـ (لقرط، 2004، ص134):

أ) افتقاد الثقة في القائمين على المشروعات الصغيرة.

ب) ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير المدة الائتمانية للمشروع من قبل المصرف أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.

ج) ضعف الضمانات المتوافرة لتقديمها إلى المصارف للحصول على التمويل.

د) إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.

هـ) نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات المصرفية.

فقد بينت العديد من الدراسات (Shwartz) (Carlton and Silberma, 1977,p30) (Gupta, 1969,p46) and Aronson,1967,p43) (Myers, 1984,p580) إن الشركة التي يتضمن هيكل أصولها نسبة مرتفعة من الأصول الثابتة تميل إلى استخدام قدر كبير من القروض طويلة الأجل في هيكلها التمويلي، حيث أنه وفقاً لمبدأ التغطية في التمويل (العبد، 1992ص46) والذي يقضي بضرورة تمويل الأصول الثابتة من مصادر تمويل دائمة سواء حقوق ملكية أو اقتراض طويل الأجل فمن المتوقع أن يصاحب ارتفاع نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول ارتفاع نسبة الاقتراض بالهيكل التمويلي. ويرى كل من Scott في عام 1972ف و Myers and Majluf في عام 1984 ف إن الشركة التي تمتلك أصولاً يمكن تقديمها كضمان للمقرضين تتاح لها فرصة أفضل للحصول على الاقتراض (العبد، 1992، ص46). بالإضافة إلى إنها تقلل من المخاطر التي يتحملها المقرضون وتخفض من تكاليف الوكالة للديون.

أما الشركات التي تتكون أغلبية أصولها من حسابات تحت التحصيل ومخزون "أصول متداولة" والتي تتوقف قيمتها على استمرار تحقيق الشركة للأرباح تعتمد بصفة أساسية على القروض قصيرة الأجل وإن كانت تستخدم أيضاً القروض طويلة الأجل ولكن بدرجة محددة (الحناوي والعبد، 2002، ص58). في حين الشركات التي تمتلك أصول

غير ملموسة والتي تكون غالباً خسائر في حال الإفلاس كمصاريف البحث والتطوير والإعلان يتوقع أن تنخفض لديها إمكانية التمويل بالديون (الفاخري، 2006، ص49).

ويرى كل من (Myers 1977,p43 و Jensen et. al., 1976,p62 و Galai and Masulis, 1976,p94) إن المديرين لديهم الحافز في الاستثمار في المشروعات ذات المخاطر العالية نزولاً عند مصالح المساهمين لأن تمويل هذه المشروعات يتم عن طريق ديون مضمونة بأصول ثابتة (الخولي، 1995، ص69)، ذلك أنهم لو قاموا بإصدار أسهم عادية سيمتتع المتعاملون في السوق عن شراء الأسهم لاعتقادهم إن سعر الأسهم مبالغ فيه، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم، وبهذا يفضل الملاك الاقتراض بضمان الأصول لتجنب انخفاض القيمة السوقية للسهم الناتج عن مشكلة عدم تماثل المعلومات (هندي، 2005، ص17).

أن زيادة نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول يزيد من اعتماد الشركات على الديون خاصة الديون طويلة الأجل، لأنه من غير المحتمل أن تدفع الشركة إلى التصفية إذا كان الدائنون قادرين على الحصول على الأصول المرهونة في حال تخلف الشركة عن سداد الديون وفوائدها في مواعيد استحقاقها (بوفرنه، 2006، ص30)، إذ إن من شأن الضمان أن يجعل تكلفة الوكالة للقروض أقل من تكلفة نقص المعلومات لدى المتعاملين في السوق. أما إذا لم توجد أصول يمكن تقديمها كضمان فسوف ترتفع تكلفة الوكالة للقروض مما يدفع المقرضون لوضع شروط يترتب عليها في النهاية ارتفاع تكلفة الاقتراض وبالتالي تضطر الشركة للاعتماد بدرجة أكبر على حقوق الملكية (هندي، 2005، ص17)، ويرى (بوفرنه، 2006، ص31) إن وجود علاقة سالبة بين الديون طويلة الأجل وهيكل الأصول يشير إلى إن الشركات اللبينة الصغيرة الحجم قد تعاني من مشكلة وكالة حقوق ملكية بين المديرين والمالكين.

ويفترض (Myers 1977) إن اعتماد الشركة على القروض قصيرة الأجل ذات المخاطر الأقل بدلاً من القروض طويلة الأجل قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوكالة للديون ومن ثم ارتفاع نسبة الديون بالهيكل التمويلي للشركات عالية النمو (الخولي، 1995، ص70). ويرى آخرون إن النمو في المبيعات قد يتيح للشركة فرصة أكبر في الحصول على القروض، نظراً لأن النمو في المبيعات قد يساهم في زيادة قدرة الشركة على خدمة الديون (العبد، 1992، ص47). فالشركات التي تتمتع بسيولة عالية لها القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض. فكلما زادت أرباح الشركة فإن طاقة استيعاب الديون تزداد بسبب انخفاض احتمال الإفلاس مما يدعو إلى الزيادة في استخدام الديون والحصول على المنافع الضريبية منها، حيث توصلت دراسة (بوفرنه، 2006، ص32) إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية ونسبة الديون قصيرة الأجل.

ومن جهة أخرى، فالشركة التي تقوم بتمويل احتياجاتها المالية بأموال الملكية بالكامل لا تتعرض للخطر المالي ولكن عندما تصبح القروض جزءاً من هيكل رأس المال ينشأ الخطر المالي ويرجع ذلك إلى أن استخدام القروض يؤدي إلى زيادة التقلبات في عائد المساهمين واحتمال العجز عن الوفاء بالديون (عبد العزيز، 1997، ص56).

يرى آخرون إن الشركات الكبيرة لها طاقة افتراضية أكبر من الطاقة الافتراضية للشركات الصغيرة الحجم (Buferna, 2005, p34)، كما إن الشركات الصغيرة الحجم كما يقول (Michaelas, 1998, p45) لا تستطيع الحصول على التمويل الطويل الأجل مقارنة بالشركات الكبيرة (بوفرنه، 2006، ص33).

ويؤكد (Buferna, 2005, p35) إن حجم الشركة يؤثر في تكاليف الوكالة للديون، حيث يرى إن مراقبة التكاليف تكون أقل في الشركات الكبيرة منه في الشركات الصغيرة، وبالتالي ستلجأ الشركات الكبيرة إلى المزيد من الديون أكثر من الشركات الصغيرة (Buferna, 2005, p36)، فالشركات الصغيرة تعاني بدرجة أكبر من الشركات الكبيرة

من مشكلة التعارض بين مصالح الملاك والدائنين ومن ثم يتوقع أن تستخدم الشركات الصغيرة ديونا قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات تكاليف الوكالة للديون.

(3) التمويل الحكومي:

حظيت المشروعات الصغيرة بدعم ورعاية المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية بإصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور ومساعدتها على تسويق إنتاجها نتيجة للنجاحات التي حققتها هذه التقنية في تحقيق أهدافها حيث تم تطوير تقنيات الإقراض والإعانة لها وحمايتها من المتغيرات الاقتصادية الطارئة، وتمثلت أهم عناصر الإعانة والدعم والإقراض من خلال (منشورات سوق الأوراق المالية الليبي، ص9):

(1) الإعفاء بنسبة من الضرائب (استخدام آليات السياسات المالية والنقدية والتجارية).

(2) وضع نظام تمويلي خاص بها من حيث منحها القروض والتسهيلات الائتمانية وضماناتها.

(3) تقديم المشورة الفنية والتدريب لرفع المهارات، وتولي كل أو جزء من التكلفة المطلوبة.

(4) توفير المعلومات عن الأسواق ومتابعة تطور آليات التسويق.

فمعظم دول العالم وخاصة المتقدمة منها تعتمد على المشروعات الصغيرة في خططها وبرامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على توفير الدعم ومتطلبات النجاح اللازمة لها حتى أصبحت العمود الفقري في اقتصاداتها.

ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة وخاصة في مجال مكافحة البطالة والفقر اهتمت المنظمات العالمية بها مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للصناعة والبنك الدولي حيث قامت بإنشاء مراكز لدعمها وللتدريب على كيفية إنشائها وإدارتها وتنميتها وتطويرها وإعداد برامج إقليمية للمساعدة في نشر هذه المشروعات بالدول النامية لتحسين مستوى المعيشة بها بتوفير فرص العمل الملائمة والمناسبة للباحثين عنها وخاصة فئة الشباب (منشورات سوق الأوراق المالية الليبي، ص10).

وفى ليبيا منذ بداية عقد الثمانينات أدركت أهمية المشروعات الصغيرة في النسيج الاقتصادي المعاصر، وتنفيذاً لذلك تم إنشاء أو استحداث البرنامج الوطني للأسرة المنتجة وإقامة وتأسيس التشاركيات الجماعية في مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية بهدف تمكين أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم من البدء في مشروعات خاصة بهم لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم من جهة وزيادة الإنتاج من جهة أخرى، ومن أمثلة مؤسسات التمويل المتخصصة في ليبيا (صندوق التشغيل - صندوق التحول للإنتاج سابقاً، ومصرف التنمية).

حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (109) لسنة 1374 و.ر / 2006 مسيحي بشأن إنشاء صندوق التشغيل تضمنت مادته الأولى بفقرتها (7، 8) تعريفاً وطنياً للمشروعات الصغيرة وتضمنت المادة الرابعة بعض الميزات التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة.

ومن جهة أخرى، نجد أن مصرف التنمية بدأ عملياته في 1981 كمؤسسة تنمية مالية رائدة في البلاد برأس مال قدره (100) مليون دينار، مملوكة بالكامل للدولة، وقد عهد للمصرف مهمة أساسية تتمثل في تعزيز الاستثمارات في ليبيا بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية بما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل وتحقيق المساهمة الفعالة في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بشكل عام، ويساهم المصرف في توفير رؤوس الأموال وخلق فرص العمل وتأسيس المشروعات الإنتاجية (علي، 2006، ص38).

ومن أهم الخدمات المالية التي يقدمها مصرف التنمية ما يلي (علي، 2006، ص39):

- 1) المساهمة في توفير التمويل للصناعات الصغيرة الجديدة منها والقائمة المرخص لها بالعمل في مجال التصنيع والمعالجة وكذلك المشاريع الزراعية والخدمية، والعاملين لحسابهم الخاص والمهنيين العاملين في قطاع الخدمات.
- 2) تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل الموجودات الرأسمالية وأجزاء أساسية من رأس المال العامل.
- 3) المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الجديدة فضلاً عن المشاريع القائمة.
- 4) يقدم المصرف قروضاً لمساندة بعض الأنشطة المهنية، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم في قطاع الخدمات، وقد يصل الحد الأقصى لهذه القروض إلى حوالي مبلغ 30000 د.

بدأت حكومات بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء تعي أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في اقتصاداتها، وبالتالي بدأت الحكومات مساندة هذه المشروعات من خلال وضع عدد من السياسات والقوانين واللوائح والتي تساعد المشروعات الصغيرة على الازدهار والعمل في بيئة اقتصادية صحية، وذلك لأن المشروعات الصغيرة تعاني في الأغلب من مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشاكل التي تواجهها المشروعات الكبيرة الحجم، وفي ليبيا هناك ثلاثة مشاكل رئيسية خاصة بالمشروعات الصغيرة خلال المرحلة الأولى من سنة (1980-2004) (منشورات سوق الأوراق المالية الليبي، ص4-6):

1- لم تكن منظمة ولا توجد جهة مشرفة ومتابعة للأنشطة التي تأسست في تلك الفترة ولم يكتب لأغلبها النجاح لأسباب عدة منها:

أ- قلة اهتمام الأجهزة التنفيذية بشركات القطاع العام وخاصة أثناء فترة الحصار.

ب- عدم توفر دراسات جدوى اقتصادية صحيحة لأغلب المشاريع التي تم تأسيسها.

ج- إغراق السوق بمنتج واحد مما تسبب فشل تلك المشاريع.

د- ارتفاع تكاليف الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار وصعوبة الحصول عليها أحياناً.

2- مشاكل إدارية ومالية وهي :

أ- تعدد الموافقات المطلوبة لإقامة النشاط وصعوبة الحصول عليها .

ب- غياب البرامج الإرشادية للشباب للتعريف بمزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- عدم وجود جهة راعية تتولى متابعة وتقييم المستمر لمعالجة الأخطاء الإدارية والمالية والفنية.

د- عدم تقديم التشجيع الكافي مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وتخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات المصرفية.

هـ- صعوبة الحصول على قروض وعدم كفايتها أحياناً.

3- صعوبات فنية:

أ- عدم قيام مؤسسات التدريب والمراكز البحثية بدورها كاملاً في تدريب ورفع كفاءة ومهارات العاملين بالمشروعات الصغيرة.

ب- عدم إرشاد المبادرين على اختيار أفضل المشروعات والتقنية المستخدمة فيها.

ج- صعوبة تسويق الإنتاج نظراً لمحدودية إمكانياتها البشرية والمالية.

أما المرحلة الثانية 2004 ف وما بعدها: أدرك قطاع القوى العاملة منذ استحداثه أهمية المشروعات الصغيرة في استيعاب الباحثين عن العمل وخاصة الشباب والخريجين الجدد وقدر نسبة استيعابها من هذه الشريحة بـ (80%) وجاء ذلك بالورقة التي قدمت للجنة الشعبية العامة بعنوان (رؤية مبدئية لبرنامج تشغيل القوى العاملة الوطنية) والتي اعتمدها أمانة اللجنة الشعبية العامة بموجب قرارها رقم (237) لسنة 1372 و.ر-2007 ف باعتبارها برنامجاً وطنياً لتشغيل القوى العاملة الوطنية لمكافحة مشكلة البطالة وتكليف القطاعات المختلفة بإعداد الإجراءات المترتبة عليها كل في مجال اختصاصه .

ومن جهة أخرى، بالرغم من أن مصرف التنمية يساهم في تمويل المشروعات الصغيرة إلا أنه ما يزال يقوم بدور محدود في هذا المجال، كما أن موارده المالية المتاحة له حتى الآن تعتبر غير كافية لسد الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات، فطبقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (115) لسنة 1369 و.ر. وإلى المادة الرابعة الفقرة (أ) حيث تم تخصيص مبلغ وقدره (240) مليون دينار لتمويل الاقراض لخلق فرص عمل والتحول للإنتاج يوزع على البلديات من خلال مصرف التنمية، وكانت حصة بلدية بنغازي (27) مليون أي ما نسبته 11.25% من إجمالي القروض الممنوحة (على، 2006، ص41).

مما سبق، نستنتج إن من مشكلات التمويل الذاتي صغر حجم المدخرات الخاصة، ومشكلات المعاملات المالية بين أفراد العائلة أو الأصدقاء في حال تم مشاركتهم في المشروع والخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات الاجتماعية كالالتزام بتشغيل بعض أفراد العائلة أو الأصدقاء والذين تنقصهم الكفاءة مما يمثل عبئاً حقيقياً على المشروع ويمثل تكلفة على التمويل. ومن مشكلات التمويل من المصارف في إنها تميل إلى الابتعاد عن تمويل المشروعات الصغيرة باعتباره تمويلًا مصحوباً بمخاطر عالية، ويمكن القول أن حلقة الاتصال بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمصارف في البلدان النامية مفقودة بسبب طبيعة هذه المصارف من جهة وبسبب ثقافة وتفكير أصحاب المشروعات الصغيرة من جهة أخرى. ومن أهم أسباب ابتعاد المصارف عن تمويل هذا القطاع:

- 1) عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية.
- 2) عدم انتظام السجلات المحاسبية.
- 3) ارتفاع درجة المخاطرة نظراً لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية لها.
- 4) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لاسيما وأنها في السنوات الأولى يكون هامش الربحية قليلاً مما يتعذر معه سداد أقساط القرض وكذلك فوائده، وهذا يقود إلى العديد من المشكلات.
- 5) ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغيرة.
- 6) قلة الجهات الداعمة لتلك المشروعات.

ويواجه القائمون على هذه المشروعات العديد من المعوقات عند لجوئهم إلى الاقتراض من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومنها:

- ارتفاع تكلفة التمويل التي يرغبون في الحصول عليها.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

3- الدراسة الميدانية:

يضمن هذا الجانب إجراءات معالجة استمارة الاستبانة واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات والأساليب المستخدمة للتحليل الإحصائي وثبات الأداة وصدقها، يتضمن أيضاً عرض نتائج الدراسة الميدانية ويشمل التحليل الوصفي للبيانات الأولية للمشاركين بالدراسة ومعلومات عن المشاريع والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لعبارات المقياس واختبار المعنوية، أما الجزء الثاني فتضمن الإجابة على تساؤلات أو فرضيات الدراسة. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات الباحثين على فقرات الاستبيان حسب الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح درجات مقياس (ليكرت)

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

واختار الباحثان الدرجة (1) للاستجابة "غير موافق بشدة" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (20-30%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، كما هي موضحة في لجدول (2).

3-1 إجراءات معالجة استمارة الاستبانة:

اعتمدت الباحثان نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبانة، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الاجابات عن طريق الوزن النسبي للحصول على مدى مستوى التمويل، كما في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح مستويات الوزن النسبي

الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	%(100-84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

3-2 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

لاختبار اعتدالية البيانات قامت الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال (Test of Normality) باستخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smimov) لكل محور من محاور الدراسة على حدة، ثم لجميع محاور الدراسة مجتمعة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعياً كما هي موضحة في جدول (3)، حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو الباروميترية (Parametric).

جدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

نوع لتمويل	قيمة الاختبار	العدد	الدلالة الإحصائية
التمويل الحكومي	0.590	60	0.667
التمويل المصرفي والقروض	0.798	60	0.782
التمويل الذاتي	0.483	60	0.439
الدرجة الكلية	0.561	60	0.649

3-3 ثبات الأداة وصدقها:

يعرف الثبات على أنه درجة الثقة والضبط والأحكام في عملية القياس وللتحقق من ثبات مقياس الدراسة فقد طبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب مقياس الدراسة، أعطت درجة ثبات عالية تدعو إلى الثقة في كل محاور الدراسة، كما تم حساب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات وقد كانت جميعها درجات صدق عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (4).

جدول (4) يبين قيم معامل الثبات والصدق لمحاور أداة الدراسة

نوع التمويل	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
التمويل الحكومي	3	.767	.876
التمويل المصرفي والقروض	7	.850	.922
التمويل الذاتي	3	.895	.946
أنوع التمويل	13	.905	.951

4-3 أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قامت الباحثتان باستخدامها:

1. اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Kronbach) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة.
3. المتوسط الحسابي الموزون وذلك لمعرفة مدي ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة الأساسية إلى جانب الدرجة الكلية.
4. تم استخدام الانحرافات المعيارية للتعرف على مدي تجانس استجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة الأساسية إلى جانب الدرجة الكلية.
5. تم حساب الوزن النسبي للتعرف على أهمية الفقرات بنسبة لأفراد عينة الدراسة.
6. اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أم زادت أو قلت عن ذلك.

جدول رقم (5) الصفات الديموغرافية لصاحب المشروع

المتغير	الصفة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ما فوق الجامعي	5	8.3
	جامعي	36	60.0
	ما دون الجامعي	19	31.7
	المجموع	60	100.0
التخصص	محاسبة	7	11.7
	إدارة	22	36.7
	تمويل	6	10.0
	اقتصاد	8	13.3
	أخرى	17	28.3
الوظيفة في المشروع	المجموع	60	100.0
	مدير عام	24	40.0
	مدير مالي	20	33.3
	مدير أداري	16	26.7

تابع جدول (1)

عدد سنوات الخدمة	الصفة	العدد	النسبة
عدد سنوات الخدمة	10 سنوات فأقل	28	46.7
	أكثر من 10 سنوات	32	53.3
	المجموع	60	100.0

يتبين لنا من الجدول رقم (5) الذي يوضح البيانات الأولية لعينة الدراسة أن المؤهل العلمي لإصحاب المشروع فإن ما نسبته (60.0%) من المشاركين مؤهلاتهم العلمية في مستوى الجامعي، وأن ما نسبته (8.3%) من المشاركين مؤهلاتهم ما فوق الجامعي وهم من حملة الماجستير والدكتوراه، وأن ما نسبته (31.7%) من المشاركين مستوى تأهيلهم ما دون الجامعي وهم غالباً ما يكونوا من حملة الدبلوم العالي أو المتوسط. وفيما يتعلق بالتخصص فإن ما نسبته (36.7%) من المشاركين تخصصهم إدارة، وأن ما نسبته (13.3%) تخصصهم اقتصاد، بينما (11.7%) و (10.0%) من المشاركين تخصصاتهم محاسبة وتمويل على التوالي، وأن (28.3%) لهم تخصصات أخرى. وأما بخصوص الوظيفة بالمشروع فإن ما نسبته (40.0%) من المشاركين يشغلون منصب مدير عام للمشروع، في حين (33.3%) منهم مدير مالي، أما من يشغلون مدير أداري كانت نسبتهم (26.7%)، وفيما يختص بسنوات الخدمة فإن ما نسبته (46.7%) من المشاركين تقل خبرتهم عن العشرة سنوات، بينما المشاركين الذين تزيد خبرتهم عن العشرة سنوات بنسبة (53.3%).

جدول رقم (6) معلومات عن المشروع

الصفة	التكرار	النسبة
عمر المشروع:		
10 سنوات فأقل	28	46.7
أكثر من 10 سنوات	32	53.3
عدد العاملين:		
أقل من 10 عاملين	30	50.0

50.0	30	10 عاملين فاكثر
طبيعة النشاط للمشروع:		
40.0	24	تجاري
33.3	20	خدمي
26.7	16	صناعي
100.0	60	المجموع
المتوسطات:		
8.42		متوسط عدد العاملين
584708.00		متوسط اصول المشروع
847291.00		متوسط رأس مال المشروع

يتبين لنا من الجدول رقم (6) فيما يتعلق بعمر المشروع أن ما نسبته (46.7%) من اصحاب المشاريع تقل مدة عمر مشروعاتهم عن عشرة سنوات، بينما (53.3%) منهم أعمار مشروعاتهم تفوق العشرة السنوات، وإذا ما نظرنا للعدد العاملين بالمشاريع فإن ما نسبته (50%) في كل من المشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن العشرة عاملين ويفوق عدد العاملين فيها عن العشرة عاملين. وإذا ما نظرنا لطبيعة النشاط فنجد أن ما نسبته (40.0%) من المشاريع طبيعة نشاطها تجاري، بينما النشاط الخدمي كان بنسبة (33.3%)، في حين كانت نسبة النشاط الصناعي (26.7%).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن متوسط عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة بلغ (8.42) فرد تقريبا، ويبلغ متوسط الاصول لهذه المشاريع 584,708.000 دينار، بينما بلغ متوسط رأس مال المشاريع 847,291.000 دينار، وبوجه عام يمكن القول أن المشروعات رغم قلة الامكانيات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا أنها لازالت تزاول في نشاطاتها داخل المدينة.

3-6 الجانب الوصفي لتقييم التمويل للمشروعات الصغيرة:

يبين جدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لفقرات تقييم التمويل للمشروعات الصغيرة قد تراوحت ما بين (3.57- 4.40) والانحرافات المعيارية تراوحت ما بين (0.71-1.10).

جدول رقم (7) تقييم بدائل التمويل في المشروعات الصغيرة

الترتبة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	ت
1	88.0	.718	4.40	60	1 قصور دراسة الجدوى الاقتصادية لأنشاء مشاريع صغيرة عن طريق تمويل الحكومي.
2	85.4	.899	4.27	60	2 عدم وجود موارد مالية كافية عن طريق الإقراض الحكومي.
3	83.0	.820	4.15	60	3 عدم وجود دعم واهتمام من الحكومة في شكل حماية الإنتاج المحلي/ الاعفاء من الرسوم والضرائب/ تسهيلات اخرى.
6	78.6	.899	3.93	60	4 عدم اهتمام المصارف والمؤسسات المالية بتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة

					وتركيزها على منح القروض القصيرة الاجل بضمانات.
7	78.6	.972	3.93	60	عدم اهتمام المصارف والمؤسسات المالية بتقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية بشروط ميسرة وتركيزها على منح القروض طويلة الاجل بضمانات.
12	72.4	1.106	3.62	60	عدم اهتمام المصارف بتقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل بالقروض الشخصية.
4	80.0	.713	4.00	60	عدم اهتمام المصارف بتقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل عن طريق السندات و الاسهم..
13	71.4	.998	3.57	60	عدم اهتمام المصارف بتقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل عن طريق البيع ثم الاستئجار التشغيلي.
5	79.6	.930	3.98	60	عدم مساهمة المصارف في العديد من المشاريع ذات نمو سريع بالقيام بتخفيضات جبائيه.
8	78.4	.829	3.92	60	عدم وجود فائض مالي كبير لدى المصرف قابل للإقراض
9	78.0	.858	3.90	60	عدم وجود دعم واهتمام من الدولة لمن يريدون تكوين مشاريع صغيرة بتمويل ذاتي في شكل الاعفاء من الرسوم والضرائب / تسهيلات اخرى.
10	77.6	.739	3.88	60	عدم وجود موارد مالية كافية لدى من يريد تكوين المشروع بتمويل الذاتي.
11	74.4	.825	3.72	60	عدم وجود بنية تحتية لتكوين المشروع بتمويل الذاتي.

حيث جاءت فقرة " قصور دراسة الجدوى الاقتصادية لأنشاء مشاريع صغيرة عن طريق تمويل الحكومي" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.40) وانحراف معياري (0.718) بوزن نسبي بلغ (88.0%)، تليها في المرتبة الثانية فقرة "عدم وجود موارد مالية كافية عن طريق الإقراض الحكومي" بمتوسط حسابي قدره (4.27) وانحراف معياري (0.899) بوزن نسبي بلغ (85.4%)، ثم في المرتبة الثالثة فقرة "عدم وجود دعم واهتمام من الحكومة في شكل حماية الإنتاج المحلي/الاعفاء من الرسوم والضرائب/تسهيلات اخرى" بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.820) بوزن نسبي بلغ (83.0%)، وجاءت في المرتبة الحادية عشر فقرة "عدم وجود بنية تحتية لتكوين المشروع بتمويل الذاتي" بمتوسط حسابي بلغ (3.72) وانحراف معياري (0.825) وبوزن نسبي (74.4%)، وأما في المرتبة الثانية عشر فقد جاءت فقرة "عدم اهتمام المصارف بتقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل بالقروض الشخصية" بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (1.106) وبوزن نسبي (72.4%)، في حين جاءت فقرة "عدم اهتمام المصارف بتقييم العملاء الراغبين في الحصول على التمويل عن طريق البيع ثم الاستئجار التشغيلي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.57) وبانحراف معياري (0.899) بوزن نسبي بلغ (71.4%).

3-7 الجانب الاستدلالي:

يتناول هذا الجانب من الدراسة اختبار فروض الدراسة حيث تم إجراء التحليل الاستدلالي على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية: " لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق بدائل التمويل"، أو يمكن صيغتها رياضياً على الشكل التالي ($H_0: \mu \leq 3$ v $H_1: \mu > 3$).

لتحديد مستوى الدلالة والتأكد من صحة الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واستخدم اختبار لعينة واحدة (T.test)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (8) اختبار فرضية الدراسة الرئيسية

القيمة الاختبارية = 3						
القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة باستخدام بدائل التمويل (الحكومي والمصرفي والذاتي
0.000	59	12.991	0.587	3.985	60	

دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

يتبين لنا من الجدول رقم (8) وبناء على نتائج الاختبار أن المتوسط الحسابي العينة (3.985) أكبر من المتوسط الحسابي النظري للمقياس (3.0)، وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.01)، وعليه يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 القائلة بأنه "توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق بدائل التمويل.

- الفرضيات الفرعية للدراسة:

في ضوء الفرضية الرئيسية صيغت الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

" لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق الحكومة"، أو يمكن صيغتها رياضياً على الشكل التالي ($H_0: \mu \leq 3$ v $H_1: \mu > 3$).

للتأكد من صحة الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واستخدم اختبار لعينة واحدة (T.test)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9) اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة

القيمة الاختبارية = 3						
القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق الحكومة
0.000	59	14.628	0.674	4.272	60	

دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

من خلال نتائج الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي العينة (4.272) أكبر من المتوسط الحسابي النظري للمقياس (3.0) وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.01) أي أنها دالة إحصائياً، وعليه يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 القائلة بأنه "توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق الحكومة، ما يعني بأن التمويل عن طريق الحكومة في الواقع العملي له مدلول

كبيرة، ولكن في أغلب الأحيان يكون تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق الحكومة سبب في ضياع المال العام عن طريق إعطاء قروض غير ذات جدوى اقتصادية.

- الفرضية الفرعية الثانية:

" لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق القروض المصرفية"، أو يمكن صيغتها رياضياً على الشكل التالي ($H_0: \mu \leq 3$ v $H_1: \mu > 3$) .

للتأكد من صحة الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واستخدم اختبار لعينة واحدة (T.test)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (10) اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

القيمة الاختبارية = 3						
القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق القروض المصرفية
0.000	59	9.778	0.673	3.850	60	

دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

من خلال نتائج الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي العينة (3.850) أكبر من المتوسط الحسابي النظري للمقياس (3.0) وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.01) أي أنها دالة إحصائياً، وعليه يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 القائلة بأنه " توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق القروض المصرفية، مما يعني أن المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل في التمويل عن طريق القروض المصرفية، حيث يلجأ المصاف التجارية في أغلب الأحيان إلى بيع الممتلكة المرهونة في حالة عدم التسديد.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

" لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق التمويل الذاتي"، أو يمكن صيغتها رياضياً على الشكل التالي ($H_0: \mu \leq 3$ v $H_1: \mu > 3$) .

للتأكد من صحة الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واستخدم اختبار لعينة واحدة (T.test)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11) اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

القيمة الاختبارية = 3						
القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	لا توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق التمويل الذاتي
0.000	59	8.780	0.735	3.833	60	

دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

من خلال نتائج الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي العينة (3.833) أكبر من المتوسط الحسابي النظري للمقياس (3.0) وبناء على القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.01) أي أنها دالة احصائياً، وعليه يمكن رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 القائلة بأنه "توجد مشاكل في تمويل المشروعات الصغيرة عند تمويلها عن طريق التمويل الذاتي"، حيث تعتمد المشروعات الصغيرة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي ونظراً لأن الكيانات القانونية لهذه المشروعات تكون في الغالب مشروعات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

3-8 نتائج الدراسة:

بناء على التحليل العملي للدراسة توصلت الباحثتان إلى عدد من النتائج تتمثل في الآتي:

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر مشكلة لتمويل المشروعات الصغيرة التمويل الحكومي لوجود العديد من الأفراد الذين لا يعرفون كيفية إدارة المشروعات الصغيرة، إضافة لذلك عدم وجود دعم واهتمام من الحكومة في شكل حماية الإنتاج المحلي كالإعفاء من الرسوم والضرائب.
- 2- بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل في التمويل عن طريق القروض المصرفية وتمثل في عدم اهتمام المصارف بمنح التمويل المطلوب.
- 3- أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل عن طريق التمويل الذاتي وتمثل في عدم وجود موارد مالية كافية لمن يريد تكوين المشاريع الصغيرة.

3-9 توصيات الدراسة:

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن ذكر عدد من التوصيات حول المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة في جانب التمويل وهي كما يلي:
- 1- ضرورة قيام المصارف التجارية بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على حل المشكلات.
 - 2- ضرورة تكوين كوادر مدربة ومزودة بالخبرات اللازمة لإدارة هذه المشروعات قبل البدء في عملية تمويلها.
 - 3- ضرورة قيام الحكومة بالاهتمام والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كالإعفاء من الضرائب والرسوم.
 - 4- توفير البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والعمل على حماية الإنتاج المحلي كالإعفاء من الرسوم والضرائب فضلاً عن وضع برامج لتصدير الإنتاج المحلي والعمل على الرفع من مستوى جودة الإنتاج.
 - 5- العمل على إنشاء قاعدة بيانات عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو إنشاء مركز للدراسات للقيام بدور رئيسي في عمل البحوث اللازمة لتوفير المعلومات للشباب الراغبين في تنفيذ مشاريع جديدة.
 - 6- مواجهة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة بالتمويل الحكومي بتكوين كوادر مدربة ومزودة بالخبرات اللازمة لإدارة هذه المشروعات قبل البدء في عملية تمويلها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الحناوي، حمدي (2006)، "تنظيم المشروعات الصغيرة"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
2. الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال إبراهيم (2002)، "الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. الخولي، جمال بدير على (1995)، "محددات الهيكل التمويلي للمنشآت الصناعية بالقطاعين العام والخاص"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
4. الزبيدي، حمزة محمود (2004)، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
5. الصالحي، صالح (2004)، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، مصر.
6. العبد، جلال إبراهيم (1992)، "العوامل المؤثرة على تشكيل الهيكل المالي في شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
7. الفاخري، محمد عباس (2006)، "اختبار نظرية الموازنة مقابل نظرية الالتقاط التدريجي في تفسير السلوك التمويلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.
8. الفرجاني، تهاني ميلاد محمد (2004)، "دراسة العلاقة بين تركيبة الهيكل التمويلي ومعدلات العائد والنمو بالشركات الصناعية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.
9. المحروق، ماهر ومقابله، إيهاب (2006)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.
10. المقداد، طارق (2011)، "إدارة المشاريع الصغرى والمتوسطة: الأساسيات والمواضيع المعاصرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية البريطانية للتعليم العالي.
11. بوفرنه، فاخر مفتاح (2006)، "محددات الهيكل التمويلي للشركات الليبية الصغيرة والمتوسطة الحجم"، دراسة غير منشورة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
12. تركمان، سمية (2009)، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، جامعة المدية، الجزائر.
13. حداد وآخرون، يحي، مؤسسات الأعمال، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. عاشور، فاطمة أحمد حسن (2009)، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439، عن الموقع.
15. عبد العزيز، سمير محمد (1997)، "اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات"، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

16. عبد القادر، خليل وسليمان، بوفاسة (2006)، "دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مداخلة ضمن فعالية الملتقي الدولي (متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، الجزائر.

17. عبد الله، عبد القادر محمد، الصديق، بابكر إبراهيم (2002)، "محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد الرابع.

18. على، محمد ادريس (2006)، "آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة بنغازي"، ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، بنغازي.

19. فرحان، محمد عبد الحميد محمد (2003)، "التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل"، رسالة ماجستير منشورة.

20. لطرش، الطاهر (2004)، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

21. لقرط، فريدة (2004)، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 مايو 2003 حول تمويل مشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، الجزائر.

22. هندي، منير إبراهيم (2005)، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، الطبعة الثانية، الإسكندرية، منشأة المعارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Buferna, F., Bangassa, K., and Hodgkinson, L, (2005b), "Determinants of Capital Structure Evidence From Libya" working paper, University of Liverpool.
2. Carlton, W. T. and Silber man (1977), "Joint determination of rate of return and capital structure: An Econometric Analysis", Journal of Financial 32, 811-821.
3. Galai, D. and R.W. Masulis (1976), "The Option Pricing Model and the Risk Factor of Stock." Journal of Financial Economics 3 no. 1/2 : 53-82.
4. Gupal M. C. (1969), "The effect of size, growth and industry on financial structure of manufacturing companies, Journal of Financial 24, 517-529.
5. Jensen, Michael C., Meckling, William H., (1976), Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, October, 1976, V. 3, No. 4, pp. 305-360. Available at: <http://papers.ssrn.com/abstract=94043>.
6. Michaelas, (1998), "A model of capital structure decision making in small firms", Journal of Small Business and Enterprise Development, Volume 5, Number 3, 1998, pp. 246-260(15), Publisher: Emerald Group Publishing Limited.
7. Myers, Stewart C, (1977), "Determinants of Corporate Borrowing" Journal of Financial Economics, Vol.5.
8. Myers, Stewart C. and Majiuf, Nicholas S. (1984), "Corporate Financing and Investment Decisions When Firms Have Information That Investors Do Not Have",

Working Paper No. 1396, National Bureau of Economic Research 1050
Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138.

9. Myers, Stewart C., (1984), The Capital Structure Puzzle, Journal of Finance, Vol 39, Issue 3, pp 575-592.
10. Scott, D. F. (1972), "Evidence on the importance of financial structure", Financial Management, 45-50.
11. Shwartz E. and Aronson J. R.,(1967), "Some surrogate evidence in support of the concept of optimal financial structure", Journal of Financial 32, 10-18.
12. Titman, S and Wessels, R (1988), "The determinants of capital Structure choice" The Journal of Finance, Vol 43.